البنى التركيبية للغة العربية بين رفض الوصف العلمي وغزو العاميات والتراكيب الأجنبية

د. جمال بلعربي

(مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية - الجزائر)

مقدمة:

تحتاج مشكلات اللغة العربية اليوم أولا إلى حلول نظرية، تنتج عن إعادة صياغة للأسئلة الموروثة عن ظروف غير ظروفنا، وواقع يكاد يختلف في كل شيء عن واقعنا. ثم تحتاج إلى إجراءات عملية وأدوات تقنية للتعامل مع المشكلات التي تعانيها هذه اللغة في العديد من المجالات؛ ولعل من أهم تلك المشكلات ما يتعلق بتعليم قواعد النحو العربي للناطقين ولغير الناطقين بالعربية، وهو ما سيكون موضوع نقاش مقالنا.

تشهد عملية تعليم قواعد اللغة العربية في المدارس والجامعات العربية مفارقة تتمثل في الجمع بين أمرين:

1- اعتماد المادة النحوية الموضوعة منذ قرون والمدعومة بنصوص من اللغة العربية التي كتبت هي الأخرى منذ قرون،

2- وفي الوقت نفسه مطالبة المتعلمين بإنتاج نصوص كتابية أو شفهية، تصلح للتواصل الإعلامي والعلمي والفني وفق مواصفات هذا العصر؛ وقد انتبه بعض المختصين، من الأجانب، في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها إلى هذه المفارقة وذلك من خلال متابعتهم للنتائج الضعيفة التي يحققها تعليمهم للغة العربية بواسطة المادة اللغوية القديمة.

على هذه الخلفية التي يفرضها واقع تعليم اللغة العربية، نطرح إشكالية تعليم قواعد النحو العربي في المدارس والجامعات العربية وما يرافقها من أسئلة تحتاج إلى إعادة صياغة، نظرا لحساسيتها الناتجة عن القيمة الدينية والاجتماعية والسياسية للغة العربية، ونظرا لأهميتها في أي تصور علمي لمستقبل تعليم اللغة العربية.

نعتقد أن الاستثمار في اللغة العربية على المستوى العلمي والمعرفي يبدأ بالاستثمار المعرفي في تأسيس الإطار العلمي، أي المبحث العلمي الذي يستوعب قضايا اللغة العربية ويخرجها من الارتجالية والمواقف الانفعالية إلى البحث العلمي بالأدوات المنهجية. ونعتقد أن الإطار الوحيد لمهمة بمثل هذه الخطورة هو تأسيس اللسانيات العربية. وفي إطار اللسانيات العربية يمكن أن نطرح التصورات العلمية الممكنة للنحو

العربي، فربما نستطيع تخليصه من قداسة اكتسبها نظرا لارتباطه بتفسير القرآن الكريم، على الرغم من كونه من وضع باحثين مجتهدين كثيرا ما سجل التاريخ مساجلاتهم وتصحيحاتهم بعض لبعض.

إنه لمن السذاجة أن نتصور أن طرح السؤال حول قواعد النحو العربي يمس ببنية اللغة العربية أو بأي جانب جوهري في اللغة العربية، فالسؤال من وجهة النظر العلمية لا يمكن أن يمس سوى الاجتهاد التوصيفي المقترح من طرف علماء العربية القدامى. وهو توصيف في اعتقادنا يمكن أن يثرى باستثمار المعارف اللسانية الحديثة وباستعمال الأدوات التقنية الجديدة، بحيث نستطيع الانتقال بالدرس النحوي من مادة خاصة بدراسة النصوص القديمة إلى مادة لتعليم المحادثة الواقعية والتواصل اللغوي في مختلف جوانب الحياة.

نحاول في هذا البحث أن نستفيد من التجارب الحاصلة في مجال صياغة اللغة العربية وقواعدها على أساس مختلف تيارات اللسانيات الحديثة. ونوزع حديثنا على المفاصل التالية:

1- وضع القواعد ونحو اللغة العربية

2- تعليم قواعد النحو العربي

3- الوصف العلمي للبنى التركيبية للغة العربية

4- العربية في في قبضة عامياتها

5- اللغة العربية المعاصرة كاستمرار للعربية المستعملة قديما

1- وضع القواعد ونحو اللغة العربية:

لنتفق على أن النحو مادة لغوية واصفة تحدد العلاقات التركيبية بين الوحدات اللغوية للسان من الألسنة، أو كما يعرفه اللسانيون المحدثون "مجموعة من البنيات اللغوية الخاصة بلغة من اللغات في مرحلة معينة، ووصف تلك البنيات والقواعد الملزمة"[1]. وتأتي هذه المادة في صورة شبكة من القواعد يختلف تحديد عناصرها حسب اختلاف وجهات نظر علماء اللغة وكذلك حسب اختلاف العصور. لكننا في حاجة إلى التمييز منذ البداية بين القواعد التي تتشكل منها بنية اللسان والتي تنشأ مع اللسان وهي بذلك جزء من طبيعته، وبين وصف العلماء المجتهدين لتلك القواعد اعتمادا على مدونات محددة ومن أجل أغراض معينة ووفق تصورات ومفاهيم لسانية تختلف من عالم إلى آخر.

نقصد بذلك أن عالم اللغة لا يبتدع قواعدها ولا يمنحها إياها، بل هو يستخرجها من اللغة، من خلال مجموعة من النصوص والملفوظات، هي مدونة بحثه، في صياغة يمكن القول بأنها صياغته هو لتلك القواعد. بمعنى

[1] - Mounin, Georges. Dictionnaire de la linguistique. Puf, Paris 1974.

أن قواعد نحو اللغة، من وجهة النظر هذه، لا تتغير بتغير العلماء والدارسين للغة نفسها، ولكن صياغة هؤلاء العلماء والدارسين لها تتوقف على معارفهم وظروف عملهم وأدواتهم وقدراتهم وغير ذلك من الشروط المحيطة بالنشاط العلمي في ميدان اللسانيات. ولذلك يجب أن نسلم هنا بأنها صياغات قابلة للتغيير والإثراء والتدقيق، تماما مثلما حدث خلال القرون الأولى من وضع قواعد اللغة العربية، وهو ما يمكن أن يحدث الآن أيضا. ونحتاج فقط إلى تأسيس ذلك علميا.

إننا في هذا المستوى، نصر على ضرورة التمييز بين الأداء اللغوي ووصف ذلك الأداء اللغوي. فالأداء اللغوي ثابت من الناحية النسقية، بينما يتغير وصفه بتغير الواصفين. وهنا نطرح السؤال التالي: هل يتغير الأداء اللغوي إذا تغير وصفه وواصفه، هل تتغير بنية النسق اللغوي؟ بطبيعة الحال نجيب بالنفي لأن اللغة ليست انعكاسا لما يوضع لها من وصف، بل ومن الصعب أيضا أن نعتبر العكس صحيحا، ففي هذه الحالة ليس الوصف انعكاسا مباشرا لبنية اللغة، بل هو انعكاس من خلال تصور وفهم العالم الذي يقوم بذلك الوصف مستعملا اللغة نفسها في غالب الأحيان.

لنقف لحظة، على سبيل المثال، عند هذه الفقرة من كتاب "المنصف" لابن جني وهو يصف علاقة من العلاقات الموجودة في بنية اللغة العربية:

"فأما الألف في (أنا) في الوقف فزائدة وليست بأصل، ولم نقض بذلك فيها من قِبلِ الاشتقاق، هذا محال في الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف؛ ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كما يذهب الهاء التي التي تلحق لبيان الحركة في الحروف. ألا ترى أنك تقول في الوصل (أنا زيد) كما قال الله تعالى "إني أنا ربك"، يكتب بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف."[2]

تقدم لنا هذه الفقرة مجموعة من المعلومات الهامة حول علاقة واصف اللغة ووصفه ببنيتها ولعل من أهمها:

- ما يتعلق بمضمون الفقرة من المسألة الخلافية بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة حول الألف في "أنا". ونلاحظ أن الخلاف حول وصفها لا يغير من طبيعة اللغة أو من بنيتها شيئا. فهو خلاف حول وصف الأداء اللغوي وليس حول الأداء نفسه.
- يضع ابن جني وصفه على أساس النسق اللغوي الذي يشتغل داخله بحيث يراعي تماسك وصف أي أداء مع وصف بقية الوقائع اللغوية.
- يستند في صياغته إلى الأداء اللغوي الفعلي لدى المتكلمين[3]، بمعنى أنه في مراعاته للتماسك النسقي للوصف يراعى توافق الوصف مع الأداء الفعلي للغة.

---

[2]- بكر، السيد يعقوب. نصوص في النحو العربي. دار النهضة العربية، بيروت 1970، ص. 144.

[3]- هذه خطوة منهجية بالغة الأهمية احترمها وكرسها علماء اللغة العربية قديما حيث كانوا يجمعون مدوناتهم مما يتكلمه الناس وليس مما يفترض أنهم يتكلمون. ومن بين ما يتكلمه الناس كان الفرز وفق شروط عملية تحترم بنية اللغة المقصودة بالبحث، وهو ما تؤكده المناهج الحديثة في البحث اللساني، غير أن باحثي اللغة العربية يغفلون هذه الخطوة المنهجية الأساسية في بعض الأحيان.

- يستند في الأخير إلى نص القرآن الكريم باعتباره المرجع الأكثر ثقة نظرا لقداسته[4]. ويمكن أن نقرأ هذا الإجراء في اتجاهين، فهو من جهة يحسم الخلاف بشاهد من القرآن الكريم ومن جهة أخرى يقيم الحجة للتأكيد على فصاحة ذلك النص.

ليست اللغة العربية وحدها التي تختص بهذه الحقيقة بل إن اللغة بطبيعتها تفرض نفسها على متكلميها متجاهلة اجتهادات الواصفين. وهو ما يبرر الاجتهادات الكثيرة في مختلف لغات العالم لضبط قواعد النحو ومراجعتها وإعادة صياغتها وفق ما يستجد في مجال علوم اللغة ونظرياتها الحديثة.

لقد شهدت اللغات الأوروبية خلال القرون الماضية مراجعات عديدة لقواعدها، ولعل من أشهرها نحو بور روايال الذي وضع للغة الفرنسية قواعد على مقاس المنطق الآرسطي من جهة وعلى مقاس النحو الإغريقي من الجهة الأخرى. دون أن يؤثر ذلك على بنية اللغة الفرنسية[5]. فقد كان ذلك الوصف غير دقيق فحسب. وتطلب الأمر أن تستمر الاجتهادات النحوية لتنجز وصوفا بدت أكثر تعبيرا عن بنية النحو الفرنسي، إلى أن جاءت محاولات استثمار نظريات تشومسكي مع منتصف القرن الماضي، بحثا عن وصف أكثر علمية وتعبيرا عن خصائص اللغة الطبيعية. ثم تركت هذه أيضا وانشغل الباحثون بالبحث عن الخصائص البنيوية والاستعمالية الخاصة باللغة الفرنسية وفق المباحث الجديدة التي جاءت بها النظريات اللسانية.

2- تعليم قواعد النحو العربي:

إن المصدر الأول لتعليم قواعد اللغة العربية هو النصوص القديمة بشكل أساسي، ثم تأتي النصوص المعاصرة في الدرجة الثانوية وليست فقط الثانية. كما أن الصياغة الأساسية لتلك القواعد هي الصياغة القديمة، الأصلية (بمعنى الأصيلة) كما ضبطها علماء العربية قديما. وتقتصر أية صياغة جديدة على إدخال بعض التعديلات في طريقة عرض المادة النحوية نفسها بالمصطلحات والمفاهيم نفسها وبالأمثلة التوضيحية الأساسية نفسها، وفي أحسن الحالات تضاف إليها أمثلة توضيحية مستقاة من الحياة اليومية الراهنة. وعند هذه النقطة نلاحظ المفارقة التالية: إن اللغة العربية التي تقدمها الكتب المدرسية وتشرح قواعدها، لا يستعملها مؤلفو تلك الكتب المدرسية أنفسهم في الفقرات التي يكتبونها تقديما وشرحا وتعليقا على القواعد التي يقومون بتعليمها للقارئ. مما يوحي بأن تعليم قواعد النحو لا يهدف إلى إكساب مهارات الكلام وإنما إلى إكساب مهارات استعراض تلك القواعد[6]. وهي قواعد لا يستعملها الساسة في خطاباتهم وحواراتهم ولا يستعملها الإعلاميون ولا الأساتذة والمعلمون إلا خلال الدرس المتعلق بالقاعدة نفسها، ومن الأمثلة على تلك القواعد:

---

[4]- لننتبه هنا إلى أن القداسة مرتبطة بالنص القرآني ولا يمكن أن ننقلها إلى الوصف البشري لقواعد اللغة التي نزل بها النص القرآني. لا شك أن النص القرآني يدعم الحجة ويضفي عليها منتهى القطعية لكنها في جميع الحالات حجة لتبرير الوصف، وهو وصف أبعد ما يكون عن القداسة.

[5]- قد يكون ذلك النحو لعب دورا ما في توجيه تطور اللغة الفرنسية، لكننا، من وجهة نظر كرسها هيلمسلاف، نعتقد أن ذلك التوجيه لا يخرج عن طبيعة اللغة الفرنسية ما لديها من خصائص تفرض عليها التغير في اتجاهات معينة. وهو نحو لم يقم بإعادة بناء اللغة الفرنسية بأي شكل بل حاول أن يفرض عليها تصورا نحويا لم يكن منسجما مع طبيعتها فتجاوزته البحوث والدراسات النحوية.

[6] - Pinon, Catherine. La grammaire arabe : entre théories linguistiques et applications didactiques. Synergies Monde-arabe. N° 7, Paris 2010.

أنواع الاستثناء وقواعدها، والمفاعيل مثل المفعول معه والمفعول المطلق.. وغير ذلك مما يدرسه الطالب[7] دون أن تتاح له فرصة لاستعماله في حياته اليومية على الإطلاق، وفي بعض الأحيان نجد علماء العربية القدماء أنفسهم لا يستعملونها في شروحاتهم وتعليقاتهم. إن نسبة هامة من مادة قواعد النحو التي يتم تدريسها لا تستعمل إلا عند كتابة الأمثلة أثناء الدرس أو عندما تطلب خلال الامتحانات[8]. فهل فعلا نحن نريد تدريس قواعد نحو العربية لهذا الغرض فقط؟ وهل هذا ما يتماشى مع النظريات التعليمية الحديثة؟

إن أول هدف من تدريس قواعد النحو حسب نظريات التعليمية هو استعمالها في إنتاج الكلام، في مقابل المقاربات التعليمية القديمة والتي تقوم على التسليم بأفضلية الكتابة على الكلام الشفهي، والتي تعتبر الهدف من تعليم قواعد اللغة هو إكساب مهارات القراءة والإعراب. ونعتقد أن هذه النظرة تتفق مع برامج تكوين الأخصائيين في دراسة النصوص القديمة والتحليل اللغوي للأعمال الأدبية، والمستعربين المهتمين بدراسة التراث العربي، وليس لكتاب المراسلات الإدارية والمرافعات القضائية والتقارير الصحفية والمحاضرات العلمية ولا حتى المراسلات العاطفية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الأدباء لا يستعملونها في القصائد والروايات والمقالات النقدية، فلنتساءل عن جدوى الإبقاء على الوضع على ما هو عليه؟

إن متعلم قواعد النحو العربي يتعلم من كلام المعلم العفوي أثناء الدرس، غير الموجه لتقديم المادة العلمية، أكثر مما يتعلم من مضمون الدرس، وهو في النتيجة سيتكلم مثل المعلم وليس مثل توجيهات المعلم ولا مثلما تفترض القاعدة[9]. إنه يتعلم قواعد النحو التي يستعملها المعلم دون أن ينتبه ولا يتعلم القواعد التي يقوم المعلم بتدريسها بوعي وقصد وربما بمعاناة. فالمتعلم يكتسب المهارات نفسها التي يسعى المعلم[10] إلى جعله يكتسبها، لكنه يكتسبها مما يستعمله المعلم وليس مما يقوم بتدريسه[11]. إنه يكتسب المهارات المطلوبة، لكن ليس وفقا للاستعمال الافتراضي الذي يتضمنه الدرس، بل وفقا للاستعمال الفعلي الذي يقوم به المعلم دون أن ينتبه.

لنفترض أن المعلم يقوم بتدريس "باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها"[12] فيجتهد ليبين للمتعلمين أن المقصود في هذه المسألة هو اختزال الفعل في مثل قولك: "تَربت يداك وجُندلت"، فأي متعلم

---

[7]- طرق تدريس مواد اللغة العربية. جامعة المدينة العالمية. المدينة 2011، ص. 269.

[8]- اللغة العربية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط. وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2010.
على الرغم من النوعية المتميزة التي يتمتع بها هذا الكتاب في عرض مادة تعليمية يحاكي فيها الأدوات التعليمية والبيداغوجية المستعملة في المقررات المدرسية للغات الحية عبر العالم، فإن ملاحظاتنا بالنسبة لتعليم قواعد النحو العربي تنطبق عليه أيضا، وذلك لأن المشكلة أوسع من حدود أي كتاب مدرسي. ونعتقد أن المشكلة تدور حول تصوراتنا ومفاهيمنا المتعلقة باللغة العربية وبكيفية التعامل معها في جميع المجالات.

[9]- يعتمد بعض كتب قواعد النحو العربي بنسبة كبيرة جدا على تقديم شواهد من القرآن الكريم، ونعتقد أن نواياهم الطيبة والنبيلة لا تتفق دائما مع مقتضيات العملية التعليمية، إلا إذا كان الفئة المقصودة بتلك الكتاب هي فئة من المتعلمين الراغبين في حفظ القرآن الكريم وقراءته قراءة جيدة. أما إذا كانت الغاية من تلك الكتب هي تدريب المتعلمين، ليس على القراءة فقط، ولا على الكتابة بالدرجة الأولى، بل على إنتاج الكلام فيجب أن تفتح مجالا واسعا للشواهد المستقاة من الاستعمال المتنوع للعربية. انظر قلاتي، إبراهيم. قصة الإعراب، كتاب في النحو والصرف لجميع المراحل التعليمية. دار الهدى، الجزائر 2006.

[10]- زكريا، ميشال. مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1985، ص 12.

[11]- كما لو كان المعلم الإنجليزي يقوم بتدريس قواعد اللغة العربية لمتعلمين غير ناطقين بها ويستعمل اللغة الإنجليزية وسيلة للتدريس، فإن المتعلمين في هذه الحالة يثرون لغتهم الإنجليزية بدلا من اكتسابهم مهارات استعمال قواعد النحو العربي.

[12]- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بـ، الكتاب، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت 1999، ص 376.

سيهتم بهذا القول قصد استثماره في كلامه في المستقبل ليضيفه إلى مجموعة استعمالاته اللغوية؟ إننا نعتقد أن المتعلم، بدلا من ذلك، يتعلم بعض العادات الكلامية من المعلم واستعمالاته الفردية لقواعد النحو.

إن متعلم اللغة العربية يكتسب مهارات التحكم في قواعدها من مشاهدة برامج التلفزيون التي تستعمل نوعا من العربية المعيارية، ومن الأفلام المدبلجة وأفلام الكرتون، أكثر مما يتعلم من كتب القواعد ودروس المعلمين. بل إن الروائيين والشعراء أيضا، يشكلون رصيدهم النحوي في بعض الأحيان من هذه المصادر، ولا يستفيد من تلك الدروس، ومن ذلك "النحو الغامض"[13] سوى بعض من يختص في مادة الإعراب أو تدريس القواعد النحوية نفسها[14]. بل إنه لمن الواضح أن تلك المصادر لا تستعمل نسق القواعد نفسه الذي يقدم في المدارس والكتب، وليست القواعد الحديثة للغة العربية في نظر بعض الباحثين سوى "خدعة إشهارية"[15] لبيع سلعة قديمة في تغليف جديد. وهناك من الباحثين من يتحدث عن مفارقة تلازم تدريس قواعد اللغة العربية لكونها من وجهة نظر معينة، ليست اللغة الأم لأي متكلم بها في العالم، وأنها تتعلق بمعيار لغوي لا أحد يستعمله في الواقع[16]. لذلك نعتقد أنه من العلمي أن نوجه بعضا، بل كثيرا، من الاهتمام إلى اللغة العربية المعيارية التي تتشكل الآن عبر قنوات التواصل الجماهيري، بصورة عفوية، وارتجالية في كثير من الأحيان، لكنها طبيعية، في غياب السلطة العلمية القادرة على ترشيد ذلك التغيير وتوجيهه وفق ما يخدم اللغة العربية أمام الصعوبات الحقيقية التي تواجهها.

من الأدوات التقنية الإجرائية التي يمكن أن تسعفنا في هذا المسعى، تحديد الفئة المقصودة بالعملية التعليمية، وتحديد المهارات التي نرغب في إكسابهم إياها بقصد تكييف تلك الدروس وفقا لذلك كله. وقبل ذلك تكوين المكونين[17] وفق التصورات الجديدة للغة العربية المعاصرة وطرائق تعليمها. وهنا نستطيع أن نستفيد من المنهجية الموحدة المستعملة في تعليم اللغات الأوروبية في إطار التكوين داخل الاتحاد الأوروبي ولفائدة مؤسساته وبرامجه التعليمية والعلمية. هذه المنهجية تقوم على تحديد دقيق للمهارات المرجوة من العملية التعليمية حسب كل مرحلة. وتحديد التقنيات والوسائل التعليمية والبيداغوجية لإكساب المتعلمين المهارات المطلوبة للتواصل داخل مختلف فئات ومجالات المجتمع. وبهذه الطريقة ننتقل من تصور مادة قواعد اللغة ككتلة واحدة تامة ومنتهية، يجب أن تؤخذ كاملة، ويتم تلقينها وحفظها كما يحفظ النص المقدس عن ظهر قلب، إلى تصورها على أنها مجموعة من مستويات التحكم يمكن اكتسابها وفق تدريج ممنهج وواضح الأهداف.

---

[13]- الطاهر، علي جواد. أصول تدريس اللغة العربية. دار الرائد العربي، بيروت 1984، ص. 66.

[14]- لن ندخل هنا في نقاش نعتبره عقيما حول إمكانية إلغاء تدريس قواعد النحو والحجج التي يقدمها أنصار هذا الرأي، لأنه من السهل جدا أن نلغي المهمة عندما يتعذر علينا تنفيذها ومن الصعب ربما، وهو المطلوب، أن نطرح مشكلتها طرحا علميا ونحاو التأسيس لحلها. حول هذا الموضوع انظر إبراهيم عبد العليم. الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية. دار المعارف، ط 14، القاهرة 1991، ص. 203.

[15] - Pinon, Catherine. La grammaire arabe : entre théories linguistiques et applications didactiques. Synergies Monde-arabe. N° 7, Paris 2010.

[16] - Pinon, Catherine. La grammaire arabe : entre théories linguistiques et applications didactiques. Synergies Monde-arabe. N° 7, Paris 2010.

[17] - Hirzalla, Hanna. Teaching modern standard Arabic L2: new perspectives. California linguistic notes. XXXVI volume N° 2, spring 2011.

ويمكن لهذه العملية أن تشمل ليس فقط قواعد النحو بل كذلك اللغة الواصفة المكرسة في الدرس اللساني[18]، كما يجري العمل به في البرامج التعليمية الموحدة الاتحاد الأوروبي[19].

3- الوصف العلمي للبنى التركيبية للغة العربية:

إن الوصف الذي قام به علماء العربية القدماء وصف في منتهى العلمية وقد خضع للشروط العلمية لتلك المرحلة، سواء من الناحية المنهجية أو الإبستيمولوجية. بحيث كان سابقة في تاريخ البحث اللساني بما اعتمد عليه من مدونة شديدة الاتساع ومن عدد طويل من السنوات في البحث والجمع والتحقيق، ومن الدقة التمحيص من أجل الامتثال لبنية اللغة وخصائصها المحفوظة في النصوص. فلم يكن الأمر يتعلق بلهجة من اللهجات ولا بمجرد تقعيد وترسيم لأداء لغوي معين، بل كانت المهمة وصف بنية لغة قومية لها متنها الديني المرجعي بين كل متكلميها ولها إنتاجها الأدبي المكتوب. فعلى هذا المستوى لا يمكننا إلا أن ننحني إجلالا لجهود هؤلاء العلماء ولعبقريتهم. ولكن العلم تطور عبر القرون، وتطورت المناهج والتصورات والمفاهيم المؤسسة لها. فلا يعقل أن نزيد على التسليم بثبات اللغة العربية واستحالة تغيرها، تسليما بثبات علم اللغة وعدم تطوره عندما يتعلق الأمر بمشكلات اللغة العربية. وإذا لم توفق محاولات الدارسين المطبقين للنظريات الحديثة الأوروبية والأمريكية على اللغة العربية، ولم تثمر بعد، فهذا لا يعني ضرورة التخلي عن السعي في ذلك الاتجاه، بل يتطلب الأمر إعادة صياغة للأسئلة ولخطة العمل. فاللغة العربية لا تحتاج بالضرورة إلى نظرية لسانية عامة تشملها كما لو أنها تبحث عن شرعية شمولية ما، وليست في حاجة إلى أن توافق بنى تشومسكي أو دوال هيلمسلاف أو مفاهيم دي سوسير، أو أي مسعى لبناء نوع من النحو العام، بقدر ما هي في حاجة إلى استيعاب الدرس اللساني الحديث والتعلم منه بغرض مواجهة مشكلاتها الخاصة، بالأسئلة المناسبة لها والتي تتوافق مع طبيعتها وتاريخها ـ فتاريخ اللغة أيضا جزء من اللغة.

لقد وضع العلماء العرب النحو عندما اختلطت عربيتهم بألسنة الأعاجم، ونعتقد أن حاجة مماثلة تفرض نفسها الآن، ومثلما اجتهد علماء العربية في جمع مدوناتها واستثمارها في وصف نسق اللغة العربية على طريقتهم يمكن أن نفكر في إجراء مماثل، خاصة وأن المهمة اليوم أسهل بكثير مما كانت عليه خلال القرنين الأول والثاني للهجرة، مع ما نتوفر عليه من أدوات تقنية ومنتجات تكنولوجية ومفاهيم ومناهج علمية في مختلف مجالات علوم اللغة.

لقد حاول بعض العلماء والدارسين تطبيق النظريات الغربية[20] في وصف اللغة العربية وصفا جديدا وحاول باحثون آخرون استثمار تلك النظريات وابتداع طبعة عربية لها[21]. كما حاول بعضهم إخضاع وصف اللغة

[18] - Hirzalla, Hanna. Teaching modern standard Arabic L2: new perspectives. California linguistic notes. XXXVI volume N° 2, spring 2011.

[19] - Common European Framework of Reference for languages (CEFR)

العربية لنموذج لغة أخرى وفي إطار نظرية نحوية مختلفة[22]. لكن هذه الدراسات في مجملها لا نتطلق من اللغة العربية ومن خصائصها، ولا تستنطق مدونة بحث عربية، بل تعتمد على تصورات نظرية جاهزة تدعي الشمول، وتحاول إخضاع العربية لها. ونعتقد أنه من غير العلمي أن تدفعنا الرغبة في تجاوز الطرق القديمة في وصف اللغة العربية إلى البحث، ليس عن طرق جديدة، بل عن نظريات مغايرة تم بناءها في إطار لغات أخرى. ونحاول أن نعيد ترتيب الوصف القديم وفقا لتلك النظريات. بل لعلنا في حاجة إلى بناء نظري جديد ينبع من اللغة العربية نفسها وفق لحاجاتها وظروفها الراهنة، كما فعل علماء العربية. وهذا ما تحاول النظرية الخليلية الجديدة [23] القيام به بداية بإحياء التراث الخليلي ومقارنته بالنظريات الحديثة عند دي سوسير وتشومسكي ومارتيني وغيرهم، ثم تأصيل البحث حول القضايا اللسانية العربية وتوجيهه بالإطار النظري للتصور الخليلي الجديد.

ومع ذلك يأتي السؤال حول الجديد الذي يمكن للعلم الحديث أن يقدمه لقواعد اللغة العربية، وهي لغة القرآن، الكاملة بكماله والتي توضع في مرتبة التقديس بقداسته. فهل سيعيد النظر في الفاعل والمفعول، وهل سيغير من حركاتهما ومن وظائفهما؟ بطبيعة الحال، إن مثل هذا السؤال يرفض التفكير من أساسه، ويغطي الكسل العلمي بحجج من خارج الإشكالية. فالبحث العلمي الجديد يمكن أن يكشف لنا عن علاقات أكثر دقة داخل النسق اللغوى، ويمكن أن يفسر وقائع لغوية لم يستطع علماء العربية تفسيرها؛ إنه لمن المصادرة على المطلوب أن نعرف مسبقا كل ما يمكن أن يأتي به البحث العلمي. غير أن ما نعرفه الآن بصورة أكيدة هو أن اللغة العربية تعاني من قائمة طويلة من الاختلالات والإشكاليات الغامضة، لا مفر لنا من البحث العلمي كي نطرحها ونحللها.

4- العربية في في قبضة عامياتها:

تعاني اللغة العربية اليوم من هيمنة الاستعمالات العامية رغم تجاهل أنصار "الفصحى" ورفضهم لمثل هذه الحقيقة. بل إن ذلك التجاهل يلعب دورا هاما في استفحال الظاهرة. وبدلا من أن تعطى الكلمة في مثل هذه المسألة للبحث العلمي، تواصل العواطف والأحكام المسبقة، وغير المبررة في كثير من الأحيان، وقوفها عائقا في وجه إعادة صياغة الأسئلة الكفيلة بدفع حركة البحث إلى آفاق جديدة.

---

[20]- زكريا ميشال. الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت 1982.

[21]- الوعر، مازن. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دار طلاس، دمشق 1987.

22- فليش، هنري. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد. تر. شاهين عبد الصابور. دار المشرق، بيروت 1983.

23- يعمل اللساني الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح منذ عدة عقود، منذ الستينات من القرن الماضي على مشروع بناء اللسانيات العربية من خلال استثمار النظرية اللسانية العربية القديمة عند سيبويه وابن جني والخليل ابن أحمد.. وصياغة نظرية يمكن أن تستوعب أسئلة وإشكاليات اللغة العربية حاليا وتقيم حلقة الربط بين التراث اللساني العربي والمفاهيم اللسانية الحديثة، ليس بتكييف المفاهيم العربية حسب مقتضيات المفاهيم الغربية ولكن بالاستفادة من التطورات التي حققتها اللسانيات الحديثة والانخراط في البحث العلمي المعاصر، بالروح العلمية نفسها، لكن وفق خصوصيات اللغة العربية ومتطلباتها. انظر أعماله مثل: - حاج صالح، عبد الرحمان. ودراسات في اللسانيات العربية. ENAG الجزائر 2007. وحاج صالح، عبد الرحمان. منطق العرب في علوم اللسان. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر2009.

إن مشكلة العربية المعيارية مع عامياتها، بالمقارنة مع عاميات اللغات الحية، مضاعفة، بل مركبة، فنحن نتعامل مع عاميات كثيرة العدد، نظرا للرقعة الجغرافية الواسعة جدا بالمقارنة مع الامتدادات الجغرافية لعاميات اللغات الحية الأخرى. ولعل هذه الكثرة تلعب دورا سلبيا عندما لا تتمتع اللغة المعيارية بالقوة التي تضمنها أدوات اللغة مثل المعجم الشامل وما يسنده من بحث علمي معجمي ودلالي متواصلين، وقواعد التركيب المصاغة وفق احتياجات المستعملين والمتعلمين وحسب مراحل تطورها التاريخي وما يسندها من بحث علمي تركيبي مستمر.. الخ. أمام مثل هذا الغياب، نجد أنفسنا أمام الوضع التالي:

- لغة عربية معيارية افتراضية بني معجمها ووضعت قواعدها على أساس النصوص القديمة ويراعى فيها عدم المساس بما جاء في كتب النحو القديمة، ولكنها في النهاية لغة لا يستعملها أحد خارج الشعر التقليدي والخطب الدينية.

- لغة عربية "معيارية" بدرجة أقل هي التي نجدها مستعملة عبر وسائل الإعلام وبعض الأقسام التعليمية والأعمال الأدبية، ولكنها لا تتمتع بأي بحث معجمي أو تركيبي ولا أحد يهتم بما تتميز به قواعد نحوها عن الأداء اللغوي الأول الذي يفترض أنه الأداء المعياري الوحيد. وهذه العربية المعيارية لها، للأسف، صفة العامية. فهي تتشكل وتتطور بصورة عفوية وبفعل اجتهادات المستعملين في الميدان حسب احتياجاتهم وإمكانياتهم، كما يفترض أن تتطور أية لغة في العالم. هي معيارية افتراضية لا يواكبها عمل أكاديمي يعطي معنى لمعياريتها؛ إنها معيارية بلا معايير مقننة.

- عاميات محلية تتفاوت في درجة اختلافها عن المعياريتين وفي اختلافها في ما بينها، وهي الأخرى لا تتمتع بالدراسة الجادة، بل إن بعض الجامعات العربية تعتبر الاهتمام باللهجات المحلية يتسق مع المطامح الاستعمارية الأجنبية وأن لا جدوى علمية يمكن أن تخدم المشاريع التنموية في البلاد العربية من رواء البحوث العلمية حول العاميات واللهجات المحلية.

- لغات تشكل الأصول العربية جزءا من مكوناتها ولا أحد يعتبرها من وجهة النظر العلمية تنتمي إلى جغرافيا اللغة العربية على الرغم من أن متكلميها في بعض الأحيان يصنفون أنفسهم ضمن المتكلمين باللغة العربية.

إلى جانب ذلك تتعايش مع العاميات العربية بعض اللغات الأجنبية المتفاوتة في درجة الانتشار والتأثير في المجتمعات المتواجدة فيها. كما هو حال اللغة الفرنسية أو الإسبانية في بعض أقطار المغرب العربي. فتجد تلك اللغات الأجنبية الحية وذات القوة السياسية والعلمية والتجارية المجال مفتوحا لتفرض هيمنتها على استعمال اللغة العربية، سواء في صورة عامياتها أو معياريتها. فيفرض هذا الوضع المزدوج أوالمتعدد، على الأداء اللغوي أن يحتكم إلى شروط التواصل العملي وتحقيق التفاهم بين المتكلمين، أما استعمال القواعد

والمعجم (الافتراضيين)[24] فيبقى مفتوحا لانتقال المعاني والتراكيب إلى اللغة العربية دون أي رقيب. والرقيب هنا هو ما يحدد ما هو عربي مما هو غير عربي. مثلما يفعل هذا الرقيب المعياري مع اللغة الإنجليزية حيث كثيرا ما نفاجأ بتعليق من أستاذ إنجليزي مثلا يقول لنا أن بعض جملنا بالإنجليزية صحيحة ولكنها ليست إنجليزية. لقد كان هذا المعيار أساسيا عند النحاة العرب القدماء وكان التمييز بين ما هو عربي وما هو غير عربي أساسا لوضع النحو. ولعلنا في حاجة الآن إلى استلهام تلك الروح المنهجية الصارمة لنعيد استقراء الأداء اللغوي العربي المعياري في زماننا لنتمكن من هذه الأداة الحيوية للغة العربية، والتي تضمن لها مواصفات اللغة الحية القادرة على الإبداع وعلى استيعاب حضارتها دون أي تحفظ. ودون أن تكون طبعة مترجمة عن لغة أخرى أو عن فتات من لغات أخرى.

في وضعنا الراهن، تتسلل الاستعمالات العامية واللهجات المحلية[25]، وأحيانا اللغات الأجنبية وما دخل منها إلى نسق الاستعمال العامي أو اللهجة، إلى لغة المتعلمين. وجرت العادة أن تصبح مثل هذه الحالات في أجوبة المتعلمين موضوع تندر لدى المعلمين والأساتذة، بينما هي وقائع عادية جدا وطبيعية جدا، في مثل أوضاعنا، تكشف بكل بساطة عن وجود خلل في طرائق التعليم وفي مفاهيمه وتصوراته، بصفة عامة، وعن وجود خلل في تعليم اللغة العربية وفي تصورنا لها ولصفتها الاجتماعية. وتكشف عن غياب إطار علمي لطرح مثل هذه الأسئلة نسميه اللسانيات العربية وما تشمله من بحث علمي ونظري.

5- اللغة العربية المعاصرة كاستمرار للعربية المستعملة قديما:

نحتاج إلى أن نحدد العلاقة بين ما نتكلمه اليوم من لغة عربية معيارية وما كان يتكلمه الناس أيام وضع قواعد النحو العربي والمعاجم العربية الأولى. أي أثناء تأسيس علم العربية. ونصف التغيرات التي طرأت على الأداء الكلامي العربي خلال قرون عديدة، تمتد من فترة الشعر الجاهلي إلى اليوم. ولن يتم ذلك بالمزايدات والمصادرات المتسرعة، بل لن يتم إلا بالبحث العلمي الدءوب. وقد شرع الإخوة في قطر منذ شهور قليلة في العمل على المعجم العربي التاريخي لتلبية هذا المطلب الحيوي، ويمكن أن تضاف إلى جهودهم جهود أخرى حول التطور التاريخي لقواعد اللغة العربية من خلال الآثار المكتوبة الغزيرة التي تغطي مختلف مراحل التأليف في البلاد العربية. وبحوث أخرى تغطي جميع فروع اللسانيات.

يمكن أن نستثمر نتائج مثل ذلك البحث في رسم حدود واضحة لتطور الأداء اللغوي العربي، مما يساعدنا على القراءة الجيدة لنصوص التراث وتحقيقها بشكل أفضل. ويساعدنا أيضا على توفير مادة علمية لا غنى عنها لدراسة القرآن الكريم والسنة الشريفة. فبدلا من قراءة القرآن بمهارات لغوية نكتسبها من مطالعة

[24]- نقصد هنا ما يسميه الأخصائيون في علم أمراض الكلام بالمعجم الذهني وهو مخزون افتراضي في ذهن المتكلم يتكون من قائمة من المفردات والعبارات والقواعد يستعملها لإنتاج الكلام ولفهم الملفوظات التي يتلقاها. وهذا المعجم غير انتقائي كما نعتقد بالنسبة لتلعلم اللغة، بل هو يتكون من الكلام المتداول في حياة الفرد، بما فيها من لغات ولهجات واستعمالات محلية وشخصية.

[25]- موسى نهاد. اللغة العربية في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحول. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان 2007، ص 68.

الصحف الأسبوعية الخفيفة، معتقدين أننا في الحالتين نستعمل اللغة العربية المعيارية نفسها، يمكن أن تساعدنا تلك البحوث على تقديس ما هو مقدس واحترام المعاني التي يختص بها النص القرآني. وإقامة الحد الفاصل بين أداء لغوي يرجع إلى فترة تاريخية معينة وأداء آخر يتسق مع فترة أخرى.

يمكن أن نستثمر تلك البحوث في رسم صورة أكثر وضوحا حول اللغة العربية المعيارية "الأصلية"، لأن ما لدينا الآن هي الطبعة المكتوبة للغة العربية القديمة والمتمثلة في نص القران الكريم والسنة والنصوص الأدبية التي سبقتهما والتي لحقتهما. ونعتقد أن ذلك الأداء اللغوي يختلف عن الأداء الذي كان سائدا في المنطقة المعنية بجمع مدونة اللغة العربية "الفصحى". تماما مثلما يختلف الأداء اللغوي في القصائد المنتجة حاليا عن أداء الإعلاميين والمعلمين.. الخ. لنفكر معا في الفرق بين الأداء اللغوي لما يسمى بالشعر النبطي وبين العاميات المستعملة من طرف إخواننا في منطقة الخليج العربي. فذلك الشعر يسمى شعرا عاميا والعاميات المستعملة في هذه المنطقة تسمى عاميات عربية لكن قواعد لغة ذلك الشعر تختلف عن قواعد العامية، كما يختلفان في المعجم والدلالات. ولنترك للبحث العلمي أن يثبت لنا إذا كانت اللغة في استعمالها العادي تحتوي على مخزون من القواعد والمفردات والمعاني يتم تفعيلها عند إنتاج النصوص الإبداعية، وأنه سيكون من الخطأ المنهجي أن نعتبر هذه الحالة الاستثنائية للأداء اللغوي حي الحالة الغالبة والعادية ونقتصر عليها في وضعنا للقواعد والمعاجم التي نقوم بتعميمها بعد ذلك وفرضها على أنها المعيار.

يقدم اللساني عبد الرحمان الحاج صالح في هذا السياق وجهة نظر تستحق التنويه، ينطلق فيها من الشواهد نفسها التي اعتمد عليها النحاة القدماء في بناء علم العربية والتي في الكثير من الأحيان تدل على أن العربية التي كان يتكلمها الناس في حياتهم اليومية تنتمي إلى سجل آخر غير السجل الذي تنتمي إليه عربية الشعر الجاهلي. فلم تكن في حاجة إلى دقة صارمة في ضبط حركات الإعراب مثلما يتطلب الشعر الخاضع لضوابط البحور وموازينها. ولم تكن عربية مخاطبة بلاغية، وإنما كانت عربية بدا أمامها النص القرآني معجزا في بلاغته وبيانه. ويمكننا أن نفكر في استثمار هذه الفرضية لبناء تصور السجلات اللغوية المتعددة بحيث نطمئن إلى أن تعدد سجلات اللغة لا يعني المساس بالمعيار ولا بقداسة النص الديني، بل على العكس تماما؛ يمكننا أن ندرك بأن اللغة الحية وواسعة الانتشار وحاملة الحضارة الراهنة، بطبيعتها متعددة السجلات، وأن اللغة ذات السجل الواحد هي لغة معزولة وبسيطة ومجتمعها بدائي وبسيط في احتياجاته الحياتية.

المراجع:

- إبراهيم عبد العليم. الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية. دار المعارف، ط 14، القاهرة 1991.
- بكر، السيد يعقوب. نصوص في النحو العربي. دار النهضة العربية، بيروت 1970.
- حاج صالح، عبد الرحمان. منطق العرب في علوم اللسان. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. الجزائر2009.

- حاج صالح، عبد الرحمان. ودراسات في اللسانيات العربية. ENAG الجزائر 2007.
- زكريا ميشال. الألسنسة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت 1982.
- زكريا، ميشال. مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1985.
- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بـ، الكتاب، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت 1999
- الطاهر، علي جواد. أصول تدريس اللغة العربية. دار الرائد العربي، بيروت 1984
- طرق تدريس مواد اللغة العربية. جامعة المدينة العالمية. المدينة 2011،
- فليش، هنري. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد. تر. شاهين عبد الصابور. دار المشرق، بيروت 1983.
- اللغة العربية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط. وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2010.
- موسى نهاد. اللغة العربية في العصر الحديث قيم الثبوت وقوى التحول. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان 2007.
- الوعر، مازن. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دار طلاس، دمشق 1987.

- Chomsky, N. (1957) Syntactic structures. Mouton & Co. La Haye.
- De Saussure, Ferdinand. (1916) Cours de linguistique générale. Payot, Paris 1968.
- Hadj-Salah Abderrahman. (1979) Linguistique arabe et linguistique générale. Thèse, Paris-Sorbonne (Paris IV) 1979. (Polycopie).
- Hirzalla, Hanna. Teaching modern standard Arabic L2: new perspectives. California linguistic notes. XXXVI volume N° 2, spring 2011.
- Mounin, Georges. Dictionnaire de la linguistique. Puf, Paris 1974.
- Pinon, Catherine. La grammaire arabe : entre théories linguistiques et applications didactiques. Synergies Monde-arabe. N° 7, Paris 2010.